

| 464.   | إلعدد   | ٠ ١١٩١٩ مند المارين المالي منه ١٩٩١م ٠  |
|--------|---------|---|
| الصفحة | 4 41    | القهريس   |
| 7170   |         | نظام رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٣ نظام اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والعلوم والثقافسية |
| 7179   | $\cdot$ | نظام رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٣ نظام التنظيم الاداريلوزارة الصحمة                       |
| 4154   |         | تعليمات بسروز الحمولية  |
| 7184   | · C.,   | أعلان صادر عن وزير الداخلية بمتتضى احكام قانون السجون رتم ٢٣ لسنة ١٩٥٣        |
| 3317   |         | ترارات صادرة من الديوان الخاص بتنسير التوانيسن                                |
|        |         |   |

للانيرية المطابع العسكرتية

Jest War

# سخن لحسين لأول ملك المملكة الأرد نسية الهاشمية

بمقتضى المسادة \_ ١٢٠ \_ مسن الدستسور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢ نامر بوضع النظـــام الآســي: \_

نظام رهم - ٦٦ - لسنة ١٩٩٢ نظام اللجنسة الوطنيسة الاردنية للتربيسة والعليسوم والثقافيسة صادر بمة تضى السادة \_ ١٢٠ \_ مسن الدستسور

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام اللجنة الوطنيـــة الاردنية للتربية والعلوم والثقافة لسنة ١٩٩٣) ويعمل

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت

المسوزارة وزارة النربية والتعليم الوزيسسر وزير التربيسة والتعليسم المنظمة العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « الالسكو » التابعة لحامعة الدول العربية . اليونسك\_و منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثتامة المنظمة الاسلامية المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو) التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامسي . اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والعلوم والثتائة امين سسر اللمنسسة . المكتب التنفيذي للجنية.

ويكون مترها في الوزارة وتناط بها المهلم والواجبات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ ... تعمل اللجنة كحلقة وصل بين اليونسك ...ووالمنظمة العربية والمنظمة الاسلامية منجهة وبين الجهات الرسمية والخاصة في الملكة من جهسة الفرى ، وتتولى المهام والاعمال التاليسة : ...

 التعاون مع اليونسكو والمنظمة العربية والمنظمة الاسلامية في تنفيذ برامجها ونشاطاتها . ب ــ تعريف المواطنين في المملكة باهــداف اليونسكو والمنظمة العربية والمنظمة الاسلامية .

ج - توثيق العلاقات بينها وبين اللجانالوطنية الماثلة في الدول الآخرى بشكل عام واللجان

د - تقديم المشورة الى الجهات الرسمية والخاصة فيما يتصل بشؤون اليونسكو والنظم -

ه -- تنظيم البرامج والمعاليات الوطنية الفاصة بالتحسين والتطوير في مجالات التربية والعلوم والثقامة والإعلام وذلك بالتعاون مع المؤسسات العامة والخاصة .

- دراسة مشاريع برامج اليونسك ووالنظمة العربية والنظمة الاسلامية وموازناتها وتقديم الافتراهات الخاصة بشانها اليها .

ل بد التعاون مسع اي منظمة الهسسرى وتخصصة في مجال التربية والعلوم والثقافة .

الله: ٥ ــ تتالف اللجنة من الهيئات الثلاث التالية :\_\_

 أ - الجمعيـــة العموميـــة . 

ج ـ امانـــة الـــــر .

المادة ٦ ــ ١ ــ تتالف الجمعية العمومية للجنة برئاسة الوزير وعضوية كل مسسسن : ــ

ا ــ الامين العلم للــــوزارة

٢ - ممثل عن وزارة الخارجيـــة ٣ - ممثل عن وزارة التخطيـــــط

٤ -- ممثل عن وزارة السياحة والاثار

٦ - ممثل عن وزارة الثقانـــــة

٧ - ممثل عن وزارة التعليم العالي ٨ — ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعيـــ

٩ -- ممثل عن وزارة الشيــــاب

١٠ -- ممثل عن وزارة الاوتناف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١ -- ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والتروية والبيئـــة .

١٢ - ممثل من كل جامعة اردنيسةرسمية يعينه رئيس الجامعة .

١٤ - ممثل عن دائرة الاحصاءات العام ..... .

١٥ - ممثل عن المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجي

١٦ - ممثل عن الجمعية العلمية الإلكية .

١٧ - ممثل عن مجمع اللغة العربية الاردنييي

١٨ - ممثل عن المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية « مؤسسة آل البيت » .

١٩ - ممثل عن سلطة اقليم العقبة

٢٠ - ممثل عن المركز الوطني للبحث والتطوير التربـــوي .

٢١ -- ممثل عن الجمعية الملكية لحماية الطبيع.

٢٣ - المدير العام المعنى بالعلاقات الثقافية في الوزارة .

٢٤ - عضوي المكتب التنفيد ذي المعينين من قبل الوزير في المكتب .

ب ــ لرئيس اللجنة بناء على تنسيب الكتباضائة ممثل عن اي مؤسسة او شخص يرى ضروره تمثيله بالجمعية العمومية.

ج -- تنتخب الجمعية العمومية نائبا للرئيس من بين اعضائها لمدة سنتين قابلة للنجديد وينوب عنن الرئيس في حالة غيابه .

ا - مناتشة التقرير السنوي الذي يقدمه المكت ب واقراره .

٢ - دراسة المطة السنوية للجنسة التي يقدمها المكتب والموافقة عليها واسدار التوجيهات

٣ - مناتشمة التقرير المالي للسنة المنتهية واقرار الخطة المالية للسنة القادمة .

ب - تنعقد الجمعية العمومية مرة واحدة في السنة على الأقل وذلك خلال الربع الأول منها بدعوة من رئيس اللجنة أو نائبه في حالسة عيابه ويكون أي اجتماع تعددة تلونيا بحضور اكثرية اعضائها وتصدر قراراتها بالاحمساعاو باكثرية اصوات العالمرين

الدكتور عبدالرحيم ملحس

```
المادة ٨ ــ ١ ــ يتالف المكتب التنفيذي للجنة من :ــ

    المدير العام المعني بالعلاقات الثقافية في الــــوزارة .

                                               المادة ١٢ -- تتالف الموازنة السنوية للجنة من : _
              ا _ المخصصات التي ترصدها الوزارة في موازنتها السنويسة باسم اللجنسة .
                                                                                                                                                      ٣ -- ممثلي الوزارات والجهات الرسمية التالية في الجمعية العمومية : --
        ب _ المخصصات التي ترصدها الهيئات المثلة في الجمعية العمومية لصالح اللجنة .
                                                                                                                                                             ج ـ التبرعات والهبات التي تقدمها مؤسسات خاصة او دولية داخل الملكة وخارجها للجنة
                                                                                                                                                             - وزارة الثقافيية
                      بموجب المعقود والانفاقيات التينعقد بشأنهي
                                                                                                                                                           - وزارة التعليم العالى
                                                                                                                                                            - وزارة التخطيـــط
المادة ١٢ ــ يصرف لكل عضو من اعضاء المكتب واللجان التي يشكلها بقرار من الوزير مكافأة مقدارها عشرة

    وزارة الفارجية

دنانير من كل جلسة يحضرها ، على أن لايزيد ما يصرف لكل عضو عن - ١٢٠ - دينارا في

 وزارة الاوتاف والشـــؤون

                                                                                                                                                          والمقدسات الاسلامية
                                                                                                                                                         - الجمعية العلمية الملكية
  المادة ١٤ - للوزير أن ينوض أيا من صلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام لامين علم الوزارة ،
                                                                                                                                                      المادة ١٥ ــ للوزير أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك الاسلوب الخاص باجراءات
                                                                                                                                                             والبحث النربوي .
                                                                                                       ٤ -- ممثلين اثنين عن جامعتين من الجامعات الاردنية الرسمية في الجمعية العموميسة
                                                      التدقيق المالسي الداخلسسي •
                                                                                                                                  بالتناوب لمدة سنتين يختارهما وزير التعليم العالي ·
     المادة ١٦ ... يلغى « نظام اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقامة والعلوم رقم ... ١٧ ... لسنة ١٩٧٨ » .
                                                                                                        ٥ - عضوين من ذوي الخبرة والكفاءة يعينهما الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة ،
                                                                                                        ب ــ ينتخب المكتب رئيسا له ونائبا للرئيسمن بين اعضائه لمدة سنتين ويتولى نائب الرئيسس
                                    ٧--١-٩٢١ م ٠
                                                                                                                                                       صلاحية الرئيس في حالة غياب. .
  الحسين بن طلال
                                                                                                                                                              المادة ٩ ــ ١ ــ يمارس المكتب المهام التالية :
                                                                                                                                    رئيس الــــوزراء
ووزير المارجية والدنـــاع
الدكتور عبدالسلام المجالي
                                                             وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
ووزير التخطيط بالوكالــة
الدكتور جواد العناني
                                                                                                                                ٢ - الاشراف على الاعمال الادارية والمالية للجنابة .
                                                                                                        ٣ ــ دراسة ومناتشة البرامج والمراسلات الخاصة باليونسكو والمنظمة العربية والمنظمــة

    ٢ متابعة تنفيذ برامج اليونسكو والمنظمة العربية والمنظم الاسلامية .

 وزير الطانة والثروة المعنية
                                                                                                         ٥ - اعداد مشروعي الخطة السنوية والخطة المالية للجنة وعرضهما على الجمعية المعومية.
  ووزير المالية بالوكالة
                                                                                                                      ٢ - اعداد التقريرين السنوي والمالي وعرضهما على الجمعية العمومية .
       وليد عصفور
                                                                         راتسب السوزني
                                                                                                         ٧ -- التنسيب لرئيس اللجنة باسماءاعضاء الونود او المندوبين الاردنيين لحضور اللقاءات
     والاجتماعات في مجال عمل اليونسكو والمنظمة العربية والمنظمة الاسلامية ،
                                                                    وزير الاوتناف والشؤون
                                                                     والمقدسات الاسلامية
                                                                                                                    والتنسيب لرئيس اللجنة اسماء المرشحين للوظائف الشاغرة ميها .
  الدكتور محمود السمرة
                                                                   الدكتور عبدالسالام العبادي
                                                                                                         ٨ - التنسيب لرئيس اللجنة بتشكيل اللجان الفرعية الدائمة والمؤتته وتكليف أي شخص
                                                                                                                            للتيام بمهام محددة في مجال عمال اللجناب
   وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة
    ووزير الصناعة والنجارة بالوكالة
                                                                                                         ب - يجتمع المكتب مرة كل شهرين على الاتل بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه ويكون
      الدكتور محمد مهدي الفرهان
                                                                                                          اجتماعه تانونيا بحضور اكثرية اعضائه على ان يكون الرئيس أو نائبه من بينهم وتتخد
                                                                                                         قراراته بالاجماع او بالاغلبية المطلقةاللحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي
     وزيسسر التنميسة الاجتماعيسة
                              وزيــــر
الاشغال العامة والاسكان
                                                                                                                                      كان رئيس الجلسة قد صوت السيجانب
```

الدكتور مروان كمسال

الدكتور طبارق السحيمات

وزير التربية والتمليم

ووزير التعليم العالي: الدكتور خالد العمري

المادة ١٠ ــ تتالف امانة السر من أمين سر اللجنسة وعدد من الموظفين يعينهم الوزير بالرتب الوظيفية الني يراها مناسبسة .

المادة ١١ - يتولى أمين السر المهام والواجبات التالية :

ا - القيام بامانة سر الجمعية المعوميسة والمكت

ب - اعداد جداول اعمال جلسات الجمعية العمومية والكتب والتعارير الخاصة بتلك الجلسات .

ب تنفيذ قرارات الجمعية العموميسة والكتب وتسجيل وقائع اجتماعاتهما .

د - الاتصال بالمؤسسات الرسمية والخاصة داخل الملكة في كل ما يتعلق بامور اللجنة .

ه ... اي مهام اخرى كلفه الوزير بها .

# مخن محسين لأول ملك المملكة الأرد نسية الهاشمية بمنتضى المسادة سـ ١٢٠ سـ مسن الدستسور

وبناء على ما ترره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٥ نامَّن بوضع النظـــــام الآنـــــي : ـــــ

نظام رقم -- ٧٧ - لسنــة ١٩٩٣ نظام التنظيم الاداري لسوزارة الصحية

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظلم التنظيم الاداريلوزارة الصحة لسنة ١٩٩٣ » ويعمل به من تاريخ نشره

المادة ٢ -- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تسدل

الـــوزارة وزارة الصحــــــة الوزيــــــر وزيسر الصحسية الاميسن العسسام الامين العسام للسسوزارة المديسسر العسساء مدير عام الشؤون الادارية او الفنية او مسحة المحقظة

مدير اي مديرية في مركل الوزارة أو مدير الصحة المسي الوهدات الادارية ونق نظام التتسيمات الاداريسة

المادة ٣ - تتولى الوزارة في اطار تانون الصحة العامة ممارسة المهام الثالي

ا - المساركة في رسم السياسة الصحية على المستوى الوطني لتعديد الادوار المنوطه بكل تطاع صحى نرعي بما يكفل منع الازدواجية وتحقيق اعلى قدر من التنسيق وكفاءة الاداء .

٣ - النهوض بالصحة المامة وضم السلامة البيئة والغذاء والوقاية من الامراض والاوباة واهدات الرائق اللازمة لاداء هدا الدور بالتعساون والتنسيق مسع الجهات الرسميسة

ج سد تومير الخدمات الوقائية والعلاجيسة للمجتمع والمراده ضمن الامكانات المتومرة ومراتبة اداء النطامات الصحية الاخرى بما في ذلكما تنوم به الادارات المطية والجهات الحكومي

المؤسسات الصحية والعاملين مي مختلسه المهن الصحيب .

ه - توثيق الصلات في الميدان المحمى مع المؤسسات والهيئات المحية المحلية والعربية والنولية ومؤسسات التعليم الطبيبها يتضمنه ذلكمن تمثيل صحي وتبادل الدورات والبعثات والعونات المنية في سائر نواحي الرعاية الصحية والخدمات المنبئة عنها والشاركة في نشاطات تاك

و - اجراء الدراسات والبحث والاستقصاءوتنظيم الاحصاءات وتوقير المعلوسات ذات العلاقة بالصحة والتي تعتبر الاساس لاعداد خعلة عمل الوزارة المتكاملة وشيمان تطويرها منها .

ر سع توفير الخدمات الفنية والتعليميسة اللازمة التنفيذ مهام الوزارة والعمل على تطويس الاداء النفي والاداري بما يضمن الاركفاء بمستوى الخدمات السحية المقدمة وراع كلاءة الاداء

والتتويم المستمر لاداء الاجهزة التابعة لهــــا . ح - التراح التشريعات واصدار الثعليمات التي يتطلبها عمل الوزارة

صادر بمقضى السادة - ١٢٠ - مسن الدستسور

٧ - مديرية الرقابة وضبط الجودة . ج - مدير عام الشؤون الننية وترتبط بسه المديريات التاليـــــــــة : \_

١ - مديرية التخطيط وادارة المساريع

المادة } \_ يتكون الجهاز الاداري في مركز الوزارة مما يل\_\_\_\_\_\_ : \_

ب ــ مدير عام الشؤون الادارية وترتبط به المديريات التاليــــة: ــ

ا ــ الامين العـــام .

ا - مديرية الابنية والاراضي

والصيانـــــة .

٣ — مديرية التزويـــد

١ - مديرية المستريات

٥ - مديرية شؤون الموظفين ٦ - مديرية المالية والمعاسبة

٢ -- مديرية المدمات العامة والنقل

٢ - مديرية صحة البيئة ٣ - مديرية صحة الفــداء

3 - مديرية رتابة الامراض

٥ – مديرية السلامة الصحية

٦ - مديرية الامومة والطفولة

٧ -- مديرية الشؤون الطبية

 ٨ - مديرية الصيدلة و الرقابة الدوائية ٩ -- مديرية المختبرات

١٠ - مديرية التمريض والمهن الصحية

١١ -- مديرية المهن الطبية .

١٢ - مديرية التعليم والتدريب

د - المدير العام للتامين الصحي المدني .

ه ـ المستشـــــارون .

و - مدير مكتب الوزيسر .

المادة ه - 1 - تنشا في كل محافظة مديرية تسم - ي « مديرية صحة المحافظة » ويراسها مديسر عام ، وترتبط به جميع مديريات الصح ... قو الستشفيات المكومية في الوجدات الادارية التابع ... لها ، ويرتبط مديروها بالدير العاممباشرة ويكونون مسؤولين أمامه من مهامهم الوظهنية .

ب - يعين المدير العام بقرار من الوزيربناء على تنسيب الامين العام .

المادة ٦ - ١. - يرتبط بالوزيـــــ : -

١ -- الامي--ن الع-ام .. ٢ -- المدير العام للتامين الصحـــي الدنــ

٣ - مدير مركز المعلومات .

أ – المستشارون .

٥ - مدير مكتب الوزير . ٢ - مدير العالفات العامة والاعلام.

ب -- للوزير تعيين مستشار او أكثر له غيالامور الد

ع - يرتبط المديرون العامون بالامين العامويكونون مسؤولين امامه عن شؤون مديرياتهم التي يراسونها ، وعن سير العملنيه

المادة ٧ ــ ١ ــ تشكل في الوزارة لجنة بسمـــــى الجنة النخطيط والنطوير " برئاسة الوزير وعضوية الله في ١٢ -- يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام بما في ذلــــك : \_ كــــل مـــن : \_ أ ـ تحديد المهام الفنية والمالية والادارية للامين العام وللمديرين العامين والمستشاريسسن ا - الامين العـــام نانبسا للرنيسس ٢ -- المديريان العاميين ب ــ تحديد الاعمال والمهام الخاصـــة بالمديريات والوحــدات والمكاتــب في مركــز الوزارة ٣ - المدير العام للتامين الصحي المدن والمديريات العامة ومديري الصحة والمستشفيات واعمال ومهام مديري تلك المديريسات ٤ - المستشار القانونيي . ٥ -- مدير العلاقات العامة والاعلان. ج - وصف اعمال الموظنين في الوزارة . ب ــ للوزير ان يدعو ايا من موظفـــيالوزارة او المستثمارين فيها لحضور اي اجتماع للجنة د -- تحديد المعلاقة واساليب الاتصلالوالتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في الوزارة . دون أن يكون لهم حق التصويت . ج - تتولى اللجنة المهام والصلاحيـات التاليــــة : \_ المادة ١٣ سيلغى « نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة » رقم - ٧ - لسنسة ١٩٩٣ . ا -- مناتشة خطط الوزارة ومتابعة تننيذها ومناتشة مشروع الميزانية السنوية ومشاريع القوانين والانظمة والتعليمات والمعايير والقواعد المقترحة لتحسين سير العمل نسي · - 1117-1 · - 0 ٢ ــ منانشة مشاريع الاتفاتيات الصحية المراد ابرامها مع الدول والمنظمات والمؤسسات الصَّحية المختلفة.

# الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير التخطيط بالوكالسة ا**لدكتور جواد العناني** رئيس السسوزراء ووزير الخارجية والدنساع الدكتور عبدالسلام الكبالي وزيـــــر الطاقة والنزوة المعنية رانسب السوزني وليسد عصفسور وزير الاوتناف والشؤون والمتدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي احب العقابلة الدكتور محمود السمرة وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور محمد مهدي الفرحان وزيـــــر الماليــة سامــي عمــوه وزیـــــر النقـــل **سلمــان الطراونــه** الاشغال العابة والاسكان الهندس خلسف الهسواري وزیـــــر الزرامــــة المنكتور مروان كمسال خالسد الفزاوي طلال سطعان الحسن وزير التربية والمتعليم ووزير التعليم العالم الدكتور خالد العمري الدكتور خالب الزعبي الدكتور عبدالرحيم ملحس

الملاة ٨ - ينشأ في الوزارة مركز يسمى « مرك المعلومات» يتولى رصد وجمع المعلومات ذات الطابع المسمي والطبي وسائر المعلومات الادارية والمالية والفنية المتعلقة بمهام الوزارة ومسؤولياتها واللازمة لحسن سير العمل نيها وتطويره ،وتصنيفها وتحليلها وتخزينها ، وتزويدالاجهزة والوحدات المعنيةبهــا في الوزارة .

د ــ تجتمع اللجنة دوريا بدعوة من الوزير او الامين العام في حالـــة غيابه .

والتحضير لها وتنظيم محاضرها .

٣ -- دراسة الامور والتضايا الفنية والادارية التي يرى رئيس اللجنة عرضها عليها .

ه - يكون اجتماع اللجنة تانونيا اذا حضر مثلثا الاعضاء على ان يكون الوزير او الامين العام ني حالة غيابه واحدا منهم ، وتنخلد اللجنة تراراتها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين

وفي حالة نساوي الاصوات يرجــحالجانب الذي صوت الى جانبه رئيس الاجتماع .

و ... يسمى الوزير احد موظني الوزارة امين سر للجنة يتولى توجيه الدعوة الى اجتماعاتها

المادة ٩ ــ ١ ــ الموزير تنويض أي من صلاحيات المنصوص عليها في الانظمة المعمول بها الى الامين العام

ب - للامين العام تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في الانظمة والتعليمات المعبول بها الى المديرين العامين او المديرين .

المادة ، إسا ساجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزيراحداث إي مديرية أو الغاء أي من المديريات التائمــة أو دمجها مع غيرها في المستورارة . ب - للوزير بناء على تنسيب لجنة التفطيط والتطوير احداث اي تسم او شعبه في الديريات او الماء أي منها أو دمجها في غيرها.

المادة ١١ -- للوزير تعيين مسامدين للمديرين العامين ومديري الصحة وعق مقتضيات العمل ،

## تعليمات بروز الحمولة صادرة استنادا لاحكام البند ١/١٠ من المادة ٦٦ من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يجب ان لا يتجاوز طول الحمولة من مقدمة او مؤخرة المركبة اكثرمن ام منر واحد شريط ـــة أن لا تلامس الحمولة سطح الطريق وأن لاتفطي الأنــوار ولوحـــات الارتــام .

الملاة ٢ سيجب أن لايتجاوز عرض الحمولة في أي مقطع عسرض المركبسسسة .

المادة ٣ ــ يجب أن لا يتجاوز ارتفاع صندوق الحمولة أو الحمولة عن ٤٢٠ سم بالنسبة لسيارات الشمن الكبيرة ، اما سيارات الشحن التي لا تتجاوز حمولتها ٥ طن ملا يجوز ان يتجاوز ارتفاع صندوق الحمولية أو الحمولة من سطح الطريسيق عن ٩٠٪ من المساعة المحورية للسيارات ذات العجل المنفرد وعن ١٠٠٪ للسيارات ذات العجل المزدوج على أن لا يتجاوز الارتفاع وفي جميع الاحوال

المادة } ـ لا يجوز عمل اي اضافات على صنــدوق الحمولة المعتبد من ادارة الترخيص لسيارات الشحن - القلابات - بقصد المصول على زيادة في الابعاد سواء في الطول او النعرض او الارتفاع بحيث تتوافق أبعاد الصندوق معالحمولة القانونية الثبته على رخصية السير .

المادة ٥ ــ الحبولات التي تتجاوز ابعادها ابعـــاد صندوق الحمولة يجب أن تربط بصورة متينه بعضها مع بعض ومع صندوق الحبولة ويجب وضع اشارة حمراءواضحه على اطـــراف الحمولة البارزة للتنبيه وفي حال المسير ليلا يجب وضع أنوارحمراء على أطراف الحمولة البارزة من الخلف وأنوار بيضاء من الامسام .

المادة ٦ ــ عند نتل حمولات تتجاوز ابعادها ما هـــووارد في هذه التعليمات يجب الحصول على تصريح خاص لنتل هذه الحبولات من أدارة السير على أن يتضمن التصريح الشروط الخاصة بنتل هذه الحبولات .

سلامسة حمسناد وزيسر الداخليسة

> اعلان صادر عسن وزير الداخليسة بمقضى احكام قانسون السجسسون رقسم - ٢٢ - لسنسة ١٩٥٢

بموجب المسلاحية المولة الي في المادة الثالثة من القسل الثاني من تقون السجون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣، وبمتنضى احكام المادة الرابعة من القانون رقم -٣٣-السنة ١٩٥٦ ، « تانون معدل للقانون المؤتهات بلمل الشرطة والدرك عن الجيش العربي الاردني لسنسسة١٩٥٦ » .

اهلن باعتبار مركز التوقيف والتحقيق الموجود ميدائرة المفابرات العامة سجنا بمقتضى احكام هدذا

سلامية حميناد وزيسر الداخليسة

#### قرارات

### صادرة عن الديوان المخاص بتفسير القوانيسن قسرار رقسم ۲ لسنسسة ۱۹۹۲ مادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانيسن

اجتمع الديوان الخاص بتفسير التوانين بناء على طلبهسيادة رئيس الوزراء وبكتابه رتم عق ا-٢١١٩ ناريخ ٩-٤-٢٩١١ من اجل تفسير المادة -٧- من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كانت المترة -ج منها مطلقة في دلالتها بحيث تنطبق على الحالة التي تصبح ميها مدة الخدمة تزيد على ١٠ سنة بسبب اضاَّفة الخدمة المسكرية السابقة الى الخدمة المدنية اللاحقة بالمعدل المنصوص عليه في المادة ٢٨ ا من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ٩-٧-١-٢٦٨٧ تاريسخ ٢٧-٢-١٩٩٢ الموجسة لرئيس الوزراء وتدتيق النُّصوص التانونية تبين ما يلي : \_\_

الغفرة \_ا\_ من المادة ٢٨ منقانون المتقاعدالمسكري نصت على ما يلي : \_\_

يه اذا التحق ضابط او مرد بوظيمة تابعه للتقاعد بمقتضى أحكام قانون التقاعد المدني مان خدمته في القوات المسلحة في سائر الرتب تحسب خدمة متبولة للتقاعدبمعدل ٢٠ / ٢٠ من تلك الخدمات وتضاف السسب خدمته الدنية المتبولة للتقامد 🜞 .

ونصت القترة ـــــــــ من المادة السابعة من تانون التقامد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ على أن الخدمات التي تزيد على أربعين سنة من الخدمات المتبول التعامد لا تعتبر خدمات متبولة للتقامد .

ونصت المقرنان ... ١ ، ب ... من المادة ١٢ منهملي « وجوب احالة الموظف على التقامد حين اكمالـــه الستين من العمر أو اكماله اربعين سنة خدمسةمتبولة للتقاعد الا اذا راي مجلس الوزراء ابقاءه عسي الخدمة لدة لا تزيد على خمس سنوات »

وحيث أن نص المقرة -ج من المادة السابعة من تائون التقاعد المدنى جاء مطلق الدلالة والمطلق يجري على اطلاته مان دلالة النص تكون دلالة قاطعه في اناهتساب مدة الفدمة لفايات اللقاعد تتف عندما يتسم الموظف اربعين سئة خدمة متبولة التتاعد ولا أثر المدة التي تزيد على ذلك في هذا الاستحتاق سواء اتحقت الزيادة من خدمة عملية ممدده أو من احتساب مدة الخدمية المسكرية المضافة بنسبة ٢٠ / ٢٠ ، مع ملاحظية ان احتساب راعب التتامد يتم على اساس الراتسببالاخير الذي يتناضاه عند احالته على التنامد .

ومما يؤيد هذا التنسير ما جاء في نص المادة ١٩من مانون التناعد المدنى الذي جعل المد الانتسسى لراتب التقاعد الشهري لا يتجاوز راتب الموظف الشهري الاخير ، اذ أن هذه المساواة في الراتبين تتحسق عند اتمام الموظف اربعين سنة خدمة معبولة للتقاعد بمسسايعني بدلالة هذه المادة ان ما يزيد عن هذه المدة مسسن خدمات لا اثرله في حساب التقاعد أيا كان مصدر هذه الزيسسسادة ،

وهذا ما نتزره بشسان التفسير المطلوب، .

قاضى محكسة التمييسل تاضى محكسة التمييسل غليف السحيمات عاير البيشهان

رئيس الديوان الخاص بتنسسي التوانيسن رئيسس محكسة التبيسر عبد الكريسيم معسال

#### قسرار رقسم ۸ لسنسسة ۱۹۹۴ صادر عن الديسوان الخاص بتفسير القوانيسين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء علىطلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه رقهم شا-١٦٨٥ تاريخ ٧-٥-١٩٩٢ لتفسير البند ٤ من الفقرة المستمن المادة ١٩٨٩ من قانون الشركات رقم -١- لسنة ١٩٨٩ وبيان ما اذا كان يسمح للهيئة العامة للشرك الساهمة العامة ومجلس ادارتها باقتطاع اي احتياطات ومخصصات من الارباح السنوية الصانية الشركة مهما كانت ماهية تلك الاحتياطات والمخصصات او الغاية منها ، ام ان النص المشار اليه يحصر ما يجب او يجوز اقتطاعه بما ورد النص عليه صراجه فــــى

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصفاع .... قوالتجارة رقم م ش ٢٦-٢٩١ تاريخ ٣٠-١٩٩٢ الراق بكتاب سيادة الرئيس وتدنيق النصوص القانونية تبين مسسايلي : \_

البند } من الفقرة \_ إ من المادة ١٩٩ من قانون الشركات رقم ١ لسلة ١٩٨٩ نص على أن صلاحية الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها العسادي تشمل حق النظر في جميع الامور المتعلقة بالشركسسة ومناتشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشائها بما ميه الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر وتحديد الإرباح التي يتترح مجلس الادارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعهـــــا )) •

والمادة ٢١٤ منه اوجبت على الشركة المساهمةالعامة أن تقتطع ما نسبته ١٠ ٪ من الارباح السنويسة السائيسة لحساب الاحتياطي الاجباري .

والمادة ١/٢١٥ منه اجازت للهيئة العامة للشركة الساهمة العامسة وبناء على اقتسراح مجلس ادارتها 

والمادة ٢١٦ منه اوجبت على الشركة الأساهم العامة ايضا ان تخصص ما لا يتل عن ١ ٪ من أرباهها 

والمادة ٢١٧ منه نصب على انه « تحقيقا للغايات المتوشاه من المواد ٢١٤ و٢١٥ و ٢١٦ من هذا القانون يتسد بالارباح الصاغية للشركة المساهمة المامة الفرقيين مجموع الايرادات المتمتته في اي سنة مالية مسن جانب ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة منجانب اخر قبل تغزيل المخصص المريبة سني الدهسسل

يستفاد من نص المادة ١٩٩ ـــا من تانيون التركات ان صلاحية الهيئة العامة الشركة الساهمــة العامة في اقتطاع الاحتياطات والمخصصات الاخرى من أرباح الشركة مقيده بما نصت عليه التوانيسس ونظام الشركة وأجازت التطاميسه

وبدلالة المادة ٢١٧ منه ومفهوم المضافة المستمد من احكامها غان الانتطاعات للاحتياطي الاجسساري والاحتياطي الاغتياري ومخصصات البحث العلمسي المنصوص عليها في الواد ٢١٦ ، ٢١٦ يتم انتطاعها من الرباح تبل تنزيل المفضص لضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية ونيما عدا ذلك من انتطاعات لا يجسسوز التطامه الا بعد تنزيل المخصص لضريبتي الدخميل المدمات الاجتماميم

وملى ذلك تكون الاقتطاعات الاخرى التسى تخرج من منهوم المواد ٢١٤ سن ٢١٦ من قانون الشركات جائزة اذا تومر ميها شرطان . . الاول أن ينص على التطاعهافي تقون أخر أو فينظام الشركة . . والثاني أن يتسم الانتطاع من الأرباح بعد تنزيل المخصص لضريبتي الدخل والخدم

وُهذا مَا تَقُورُهُ بِالْكُثُرِيةُ بِثِمَانَ التَّفِينِي المُطَلَوْبِ ، قَوْارِ التَّمْنِيرُ بِتَارِيخٍ ١٢ ربيع الثاني سنة ١٤١٤ه الموالق،

رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء : عيسى طبيات

تاضى ممكبة التبييز فايسز المبيضيسين

مندوب وزارة المدل

تأضي محكمة التمييز

خليف السحيبات

قسرار رقسم ۷ لسنـــة ۱۹۹۳

صادر عن الديسوان الخاص بتفسير القوانيسين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على كتاب سيادة رئيس الوزراء رتم رس٢-٥٦٩٧ تاريخ ٧-٥-١٩٩٢ لتفسير المادة } من نظام الرســـوموطوابع المرامعة رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ حسيما عدلت بالنظام رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ وبيان ما اذا كان التخرج المنصوص عليه في هذه المادة يعني الحصول علسى الشهادة الجامعية الاولى نقط ... الاجازة أو الليسانساو البكالوريوس ... أم أن تلك الكلمة تشمل أيضا الحصول على الشهادات العلمية الاخرى - الشهادة الجامعية الثانية / المجستير - و - الشهادة الجامعية

ا ــ يستونى رسم مقداره مائة دينار ممن يتقررتسجيله لاول مره في سجل المحامين الاساتذة في النقابة شريطة أن لا يكون قد مر على تخرج ملاث سنبوات .

ب - واما اذا كان قد مر اكثر من ثلاث سنوات على تخرجه نيستوغى منه رسم تسجيل مقداره خمسون دينارا عن كل سنة مرت على تغرج محتى تاريخ تقديم طلب التسجيل ويشترط في حساب رسم التسجيل في هذه الحالة ما يلي: \_

ان يعتبر جزء السنة سنة كاملة .

٢ - أن تحسم من المدة التي مرت على التخرج المدة التي تضاها طالب التسجيل في وظيفة تضائية ،

٣ - ان لا يقل رسم التسجيل الذي يستولمي في هذه الحالة عن مائتي دينار .

من ذلك يتضح أن كلمة التخرج وردت في أربعمواضع من نص هــــده المادة .

وحيث أن النظام الذي تضمن هذا النص حسدريالاستناد الى احكام المادة ٧٢ من تأنون المحاميسن النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بينما أن النص ذات مصدر على سبيل التعديل وفي ظل القانون البديل تانون نتابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسفة ١٩٧٢ ملا بدمن الاستدلال بمقاصد المشرع في القانون للوقسوف على المعنى المقصود من كلمة \_ التخرج \_ الواردة في النظن \_ المسام .

وحيث أن التخرج المتصود في القانون هو ما وردفي شروط ممارسته المهنة في قانوني ١٩٦٦ و ١٩٧٣ من انه يشترط في طالب التسجيل ان يكون « هاترا على شهادة في الحقوق من احدى الجامعات او معاهد الحقوق المعترف بها على أن تكون هذه الشهادة معبولة لمارسةمهنة المعاماة في البلد الذي منحها » .

وحيث انه من الواضح أن المتصود بشهادة الحقوق من أحدى الجامعات الواردة في هذا النص أنما تعني ا الشهادة الجامعية الاولى - الليسانس أو البكالوريوس- عان ما ينبني على ذلك أن المتصود بعبارة - التضرج - الواردة في النظام هو الحصول على الشهادة الجامعية الاولى منعط . وهذا مَا نقرره بشأن التمسير المطلوب .

قرارا صدر بتاريخ ۱۱ ربيع ثاني سنة ۱۶۱۶ هـ الموافق ۲۸-۱۹۹۳ م ،

رئيس الديوان الخاص بتنسير التوانين

رئيس محكسة التبييسر عبد الكريم معساذ

تاضى محكمة التمييز فايسل الميضيسين

تأضي محكمة التمييز

خليسف السميمات

رئيس الدبوان الماص بتنسير التوانين رئيس محكمة التبييسة المريم معسلا

رايس ديوان التشريع برشاسة الوزراء

#### قسرار المخالفسة الصسادر عسن منسدوب وزارة الصناعية والتجيارة للقرار رقسم س ۸ سالسنة ١٩٩٣

لفالف راي الاكثرية المحترمة بما ذهبت اليه بتفسير المواد ١٩٩ و ٢١٧ من عانون الشركات من حيست الاقتطاعات القانونية وبالاخص ضرورة توفر شرط انيكون القانون أو النظام الاساسي للشركة ينص على المنطاع اي احتياطي او مخصص اخسر خلامًا لمسا وردبالقانون والنظام ومنا لنسوص المادة ١٩٩ من القانون .

١ - أن أهِراء أي المنطاع من أرباح الشرك يعتبر مسن الاصول المحاسبية المتعارف عليها دوليا وهذه الاصول تتغير من هين لاخر لمواكبة تطور اساليب الماسبةوالتدتيق الدولية وبالتالي ملا يجوز تقنيتها ، بمعنىي ان ليس بالضرورة أن ينص القانون والنظام علىجميع العمليات المحاسبية التي يتبعها المحاسبون بسل

يخضع ذلك لقواعد واصول محاسبة دولية تتوبينشرها جمعيات المحاسبين والتدقيق الدوليين . ٢ -- أن قانون الشركات وبالمواد ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، تد وضع الحد الادنى لصلاحيات الشركة بالتنطباع الاحتياطيات والمخصصات اما المادة ٢١٧ مسسن القانون مقد عرفت الارباح الصافية للاقتطاعات الواردة بالمواد المسار اليها ، وارى من وجهة نظري انبامكان الشركة سواء اكانت ممثلة بمجلس ادارتها او بالهيئة العامة اجراء أي انتطاع اخر بعد أن يتمتنزيل مخصص ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية طالما قامت باجراء الاقتطاعات الاخرى بنسم القانون والنظام عليهم سسا .

٣ - وقد اشارت بعض النشرات للتواعد الدولية للمحاسبة على جواز حجز - تخصيص - مبلغ معين من حساب التوزيع لأفراض حماية الشركة من مقدان السيولة النقدية اللازمة لها وذلك بتخليض نسب 

التقيد بمنطلبات القائسون .

ب -- التتيد بمنطلبات المتود البرمة مع الغير -- مثل عمليات التحوي--ل --

ج - التقيد بما يتطلبه مجلس الأدارة وذلك لأغراض تقوية مركز الشركه المالي مثال على ذلك حجـــز - تخصيص - مبلغ معين من الاربال الدورة لاستبدال الموجودات او لتونير راس المسال

د ـــ لمواجهة اية خسائر مستقبلية محتملة .

وفي حالة زوال السبب أو الاسباب الذي من اجلهتم تخصيص المبلغ يتم اعادته الى الارباح التابلة للتوزيع

وبالتالي ماننا نرى ان بعض الشركات الاردنيسة تلوم بحجز ـ تخصيص - مبلغ مسن الارباح لافراض التوسع او لأغراض تجديد الالات او حالات طارئة مثال على ذلك مواجهة الإنخفاض في اسعار الصرف او البيع الخارجي - التصدير - بالاجل لدة تزيد من السنة عوذلك باشراف مسن مدتتي الحسابسات التانونييس لتلك الشركات لانسجام ذلك مع التوامد الماسسبية الدوانية وعدم وجود ما يبنع صراحة بالتانون على هذه

اضافة لذلك مان الهيئة العامة للشركة تعتب رمالكة لموجودات وارباح الشركة وحق الملكية هذا حق مقدس مكنول بالدستور وتصرف المالك بملكه باية طريقكانت هو حق له طالما وان تصرفه هذا لا يتعسسارض

؟ - أما بالنسبة للمادة ١٩٩ - ٢ من تانون الشركات وهاذهب اليه ديوان التنسير من أن صلاحية الهيئة العامة العادية بلجتماعها السنوي مناتشة الميزانيسة واتفاذ الترارات المناسبة للارباح المتترح توزيعها بما. في ذلك الاحتياطيات والمخصصات التي نص عليهاالقانون ونظام الشركة على اقتطاعها ، عان ذلك لا يمنع مجلس الادارة باجراء اي التطاع لا يتعارض مسعالتانون وينسجم مع الاصول الحاسبيسة التبعة دون مرض الوضوع على الهيئة العامة للمواهنة عليه شائه في ذلك شان أي مخصصات اخرى كمخصص الديون الشكوك في تحصيلها

وقد وددف أن وضع عده المفالفة على قرار الاكتربية المعترسة لمرفتي المتواضعه بالمعاسبة ومعايشتسي الشاكل الشركات الساهية وبما يعتق المسلم قالاتتمادي أ البررة لتطاع الشركات والد منمظفوب وزارة الصناعة والنجارة

# قسرار رقسم ۹ لسنسسة ۱۹۹۳

# صادر عن الديسوان الخاص بتفسير القوانيسن

اجتمع الديوان الخاص بتقسير القوانين بناء علىطلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم جم-٢٨٩٨ تاريخ ٨--٤-- ١٩٩١ لبيان ما اذا كانت كلمنا « البلاط »و « القرميد » الواردتان في نظلم الضريبة على الاستهلاك مطلقتين بحيث تشملان جميع انواع البلاط والقرميد دون استثناء ، ام انهما تعنيان كلمتي « البلاط » و ( القرميد ) الواردتين في البندين ٦٩ ــ و ٢٦ ــ من جــدولالتعريفة الجمركية .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الماليسة/الجمارك رقم ١٣٧٥-١٢٧٥ تاريسخ ١٥٩١-١٩٩١ والرمنات به ، والرجوع الى النصوص القانونية المتعلقة ... بموضوع التفسير ... تبين ما يلي : ...

١ - نص المادة - ٢- من قانون الجمارك رقم - ١٦٨ - اسفة ١٩٨٣ على ان التعريفة الجمركية تعنى ( الجدول المتضمن تسميات البضائع ، ومعدلات الرسوم الجمركية التي تخضع لها والتواعد والملحظات الواردة فيه لانواع واصناف البضائع) .

٢ - ونصب المادة - ١٤ - من التاتون نفسه على أن تفرض الرسوم الجمركية وتعدل وتلفى بترار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس التعريفة الجمركية ، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ». . ويستخلص من تلك النصوص ان جدول التعريفة الجبركية هو المرجع القانوني لتحديد تسميات البضائع ومعدلات الرسوم التي تخضع لها ، كما وان الجدول الشار الية هو المسدر الذي عينه الشرع لعرفة انواع البضائع واصناهها ، وذلك في ضوء القوامسسدواللاحظات الواردة ميه . وبالرجوع اليه تبين أن البنود ١١ - ٥ و ٢١ - ٧ و ٢١ - ٨ منة ، هي من بنود القصل التاسع والستين ، وعنوانه - منتجات خزف - ، وتد نصت الملاحظات الواردة ميه على ان " تنظب ق احكله هذا القصل مقط على المنتجات الخزمية التي عولجت بالحرارة بعد اعطائها الشكل النهائي » وتشمل البنودالشار اليها ما يلي من اصناف الترميد والبلاط: ....

## ألتجات الشمولة بسب

مرميد ستوف ، زخارف معمارية « طنوف الماريز . . . الخ » ومصلوعات اخر من مخار للابنية « مواسسير , واقطية مداخـــــن » .

بلاط وترابيع للتبليط والجدران والمواتد ، غير ملمعة - مورنشة - ولا مطلية باليناء .

بلاط وترابيع للتبليط ، والجدران والمواتد ملمعسية - مورنشة - أو مطلية بالميناء .

وبناء على ذلك مان البند ٦٩ ــ م ينطبق ـ في الامور المتعلقة بالجمارات ـ على « الترميد » المعالسية بالحرارة في انتاجه وذلك بما اعطائه شكله النهائي ،ويستعمل في الافراض البينة في البند نفسه ا ويعتسر من - المنتجات الخزمية - .

في حين أن البندين ٢٩ سالًا و ٢١ سلا ينطبقان - في الأمور المتعلقة بالجمارك - على « البلاط » المعالسج بلحرارة مند انتاجه وذلك بعد اعطائه شكله النهائي ، ويستعبل في الافراض التعددة في البند نفسه ، ويعتبر من ب المنتجات المزمية - ايشا . وبالرجوع الى — النظام المعدل للضريبة على الاستهلاك به رقم ٢١ لسنة ١٩٩١ ينبين انه تضمين تعديلا للبند ٥٧ من جدول السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك الملحق بقانون الضريبة على الاستهلاك رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ ، واضاف التعديل الى النسيس الاسلى عبارة سد من منتجات خزفية سد ، وهي اضافة ذات اهمية خاصة كما سيتبين : \_\_

وهدة الرسم المقسور الاستيفاء محلي مستورد والمورد والمورد والمواقسيد القيمة ٥٠٪ ١٥٠٪ والنواغذ من منتجات خزفية ٠٠ سواء اكتست مورنشة ام غير مورنشة ملبعة أو غم ملمعة .

ويستفاد من ذلك ان — البلاط — المقصود في هذه الحقة هو البلاط الذي يستعمل في الاغراض المحددة في النظام المشار اليه مقط وعلى سبيل الحصر ، اي مي التبليط وعلى الجدران وفي المواقد والنواهذ ، وان يكون البلاط من — منتجات غزمية — مما يجعله من المنتجات التي تنطبق عليها المواصفات والشروط الخاصة بالبلاط الخاضع للبندين ٢٩—٧ و ٢٩—٨ من جدول التعريفة الجمركية ، وذلك لانه لمعرمة ماهية تلك المنتجسات بشروطه — المواصفاتها التي يدخل البسلاط ضمنها لابد من الاعتماد في ذلك على المرجع التانوني الذي جعله المشرع اساسا لتعديد تلك الماهية ، وهوجدول التعريفة الجمركية .

ويؤيد ذلك أن المشرع عندما أصدر ... النظام المعدل لنظام الضريبة على الاستهلاك ... رقم ٣٣ لسنة ١٩٩١ نص على ... بند التعريفة الجمركية ... بحيث جعل ...... معرجعا للاعتماد عليه في تحديد ماهية السلع الخاضعة الضريبة على الاستهلاك ومواصفاتها .

كما يؤيد ذلك أن الفقرة حج من اللادة حاسمن الضريبة على الاستهلاك رقم حا ٢٦ لسنة ١٩٨٨ نصب على أن حسقة السلعة المستوردة بالقيمة ذاتها المتخذة اساسا التحقيق الرسوم الجمركية عليها من وليكون بالامكان تقدير قيمة السلعة المستسوردة بالقيمة ذاتها المتخذة اساسا لفرض الرسوم الجمركية لغايات مرض الضريبة على الاستهلاك عليها عمائه لايدمن اعتماد ماهية السلعة بالشروط والمواصفات المحددة لها في جدول التعريفة الجمركية ، وذلك تطبيقا لاحكام الفقرة حج من المادة حاسا الشمار اليها من قانسون الضريبة على الاستهلاك ، والرجوع في ذلك الى البنسدالذي ينطبق على السلعة في الجدول المذكور .

وهذه الاحكام التي تنطبق على - البلاط - تنطبق على - القرميد - ايضا ، وذلك على الرغم من أن النص عليه في الجدول الملحق بالنظام المعدل للضريبة على الاستهلاك رقم - ٢٢ - لسنة ١٩٨٩ جاء بهذه التسمية مقط مجردة من أي وصف ، غير أن ذلك لا يجعل من ذلك النص مطلقا يشمل كل أنواع القرميد ، أذ أن الترميد بحد ذاته لا يخرجه نكونه من - المنتجات الخزمية - كماوصف بذلك في - المصل التاسع والستين - من جدول التعريفة الخاص بقلك المنتجات ، وقد نسص على - القرميد - في البند ٢٩ - ٥ من المصل الذكور ووصف بأنه يستعمل للستروق .

وهكذا نهانه لعرفة المتصود من \_ القرمي \_ ما المصوص عليه في الجدول الخاص بالسلع الخاضعة الضريبة على الاستهلاك المحق بالنظام رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٩ ، لابد في ذلك من اعتماد الشروط والمواصفات القرميد والاغراض المحددة لاستعماله المنصوص عليهافي جدول التعريفة الجمركية ، وفي البند ٢٩ من بالمذات ، باعتباره الرجع التانوني الذي حمله المشرع اساسا لتحديد ماهية السلع وتسمياتها ومواصفاتها وشروط اخضاعها الفريسية .

انه تضمن وبناء على ذلك غان « القرميد » و « البلاط » المنصوص عليهما فيجداولالسلع الملحقة بقانون الضريبة على الاستهلاك رقم --٣٤ لسنة ١٩٨٨ ، وبالانظمةالصادرة بموجبه والتعديلات التي طرات عليها يخضعان الضريبة على الاستهلاك في ضوء الشروط والمواصفات واغراض الاستعمال المنصوص عليها لكل منهما فسي البنود ٢١ -- ٥ و ٢١ - ٧ و ٢١ - ٨ من جدول التعريفةالجمركيـــــة ، وليس بصورة مطلقة .

هذا ما نقرره في تنسير النصوص المطلـــوبتنسيرهـــــا .

ترارا صدر بالاجماع بتاريخ ١٢ ربيع الثاني سنة ١٤٤٤ه الموافق ٢٨-٩-١٩٩٣م .

مضـــو مضــو التمييز الميضيــو التمييز كليــف السحيــمات فايــز الميضيـــن

هضـــو رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء **عيسى طمــاش** 

رئيس الديوان الخاص بتنسير التوانين

عبد الكريم معساذ

رئيس محكهة التمييز

عصـــو مندوب وزارة المالية/الجمارك نظمي احمــد العبد الله

Desilitation of the second